في جلسة حول مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف الإيرانيين منه:

مؤشرات لإدراك العرب والإيرانيين أهمية تغيير المنظور الفكري لعلاقاتهم

SEMINAR ON ARAB-IRANIAN RELATIONS: PRESENT TRENDS AND FUTURE PROSPECTS.

اختتام ندوة العلاقات العربية الإيرانية

«بقية المنشور ص٢»

تتزعم هذه المجموعة حكومتا المغرب والاردن، ولذلك لايبدو غريبا ان ينعقد المؤتمر الشرق اوسطي الاول في الاول، كما ان المؤتمر الثاني سينعقد في الثانية، وتنطلق الحكومة المغربية من التلازم الوثيق بين التسوية السياسية والشرق اوسطية بحيث ان كلا منهما يؤدى الى الاخر ومن ان الهدف النهائي هو «رسم خريطة لعالم عربي جديد يوجه اهتمامه نحو النماء والتطور ويبتعد عن كل سياسة قائمة على المواجهة والانكماش».

وفي هذا الاطار تتحدد السياسة المغربية في ان السلام العربي - الاسرائيلي هو خط استراتيجي لارجعة فيه وان المقاطعة العربية لاسرائيل قد انتهت عمليا وان هذا المدخل من شانه تهيئة المناخ المناسب للتسوية السياسية. اما الحكومة الاردنية فانها تنطلق من قبول التصور الشامل للمشروع الشرق اوسطي بمعنى ان يرتكز المشروع على مجموعة من الترتيبات الاقتصادية والامنية في اطار مؤتمر للامن والتعاون في الشرق الاوسط ينشا على غرار مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي. والهدف من التصور الاردني هو «انشاء شرق اوسط يكون منطقة تجارة حرة». وعلى الرغم من ان المغرب والاردن يشيران الى اهمية التسوية السلمية فان مجمل السياسات المعلنة لحكومتيهما يرتكز على الهدف النهائي للمشروع الشرق اوسطي والمضمون الشامل «الاقتصادي والامني» لهذا المشروع ولايبدو انهما يربطان بين تلك التسوية والشرق اوسطية بشكل عضوي مباشر.

تيارات التأييد الرسمي

تضم هذه المجموعة معظم رجال اعمال العرب وبعض المثقفين العرب ممن لهم صلة وثيقة بحكومات التأييد ونظرا الى المنافع الاقتصادية التي يحتمل ان يجنيها رجال الاعمال من المشروع الشرق اوسطي فانهم اشد المدافعين عن هذا المشروع ولعل ابرز هؤلاء هو محمود وهبة الذي اصدر مؤلفا بعنوان «اسرائيل والعرب والسوق الشرق اوسطية» اكد فيه ان السوق الشرق اوسطية هي واقع اقتصادي جديد لايمكن اغفاله وليس في الامر خيار فان هذا الوضع الاقتصادي سيفرض نفسه بمرور الوقت. فليس امامنا سوى ان نستعد له ويوصي وهبة بالتدرج في بناء السوق الشرق اوسطية وصولا الى التكامل الاقتصادي لدول الشرق الاوسط، مشيرا الى ان تلك السوق ستحقق للعرب الميزة النسبية في مواجهة المنافسة الاسرائيلية كما ان تلك السوق ستواجه اسرائيل بعقبات اهمها انخفاض قدرتها على الاعتماد على الخارج.

كذلك اكد بعض المثقفين الاردنيين والمصريين على اهمية المشروع الشرق اوسطي باعتباره جزءا من النظام العالمي الجديد وانه سيفيد العالم العربي بالضرورة ففي دراسة له عن «الابعاد الاقتصادية للحل السلمي» اشار فهد الفانك الى ان الخطر الاقتصادي مبالغ فيه، وان اسرائيل في اطار الشرق الاوسط الجديد ستصبح كاية دولة اجنبية تتعامل مع الدول العربية. كذلك اشار علي شفيق مهنا الى ان المشاركة العربية في المشروع الشرق اوسطي واجبة لانه «قائم لامحالة» ويؤكد عبد المنعم سعيد ان التخوف من السوق الشرق اوسطية لايبدو له مايبرره فالطرف العربي لديه الموارد البشرية والطبيعية وما لدى اسرائيل من تكنولوجيا علمية عليها ان تنافس فيها العالم اجمع بما فيه حلفاؤها كما ان الغزو الفكرى الاسرائيلي ليس له ايضا مايبرره نتيجة التعدد الثقافي الاسرائيلي وعمق الثقافة العربية. ويدعو الى رابطة عربية تتداخل مع الرابطة الشرق اوسطية.

سياسات التأييد الرسمي المشروط

وتتزعم لواء هذه المجموعة مصر ودول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية وتدور سياسة هذه الاطراف تجاه المشروع الشرق اوسطي حول الموافقة عليه في اطار مجموعة من الشروط والتحفظات التي يجب ان تسبق تحقيقه هنا مع «تحجيم» مفهوم هذا المشروع لكي يقتصر على ترتيبات للتعاون الاقتصادي الاقليمي من دون الدخول في مفهوم السوق المشتركة بكل ما تعنيه من التزامات. لعل اول الشروط التي يضعها اعضاء هذه المجموعة هو ان «يسبق المشروع الاقليمي الشرق اوسطي التوصل الى اتفاقية شاملة بين الدول العربية واسرائيل على مختلف الاصعدة»، بحيث تنص تلك الاتفاقيات على ترتيبات الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة او ترتيبات الامن القومي.

وبالتالي فان تحقيق التعاون الاقتصادي رهن بتحقيق السلام الشامل والانسحاب الكامل وتختلف هذه السياسة عن السياستين المغربية والاردنية في التركيز على «اولوية» التسوية السياسية والامنية على المشروع الشرق اوسطي بينما يؤكد المغرب والاردن على «التزامن» بينهما على افضل التقديرات اما الشرط الثاني فهو ان يسبق المشروع الشرق اوسطي بناء مشروع عربي بحيث لايكون الاول بديلا عن الثاني واخيرا فان المشروع الشرق اوسطي ينبغي ان يوضع في اطاره الحقيقي فهو ليس نظاما اقليميا جديدا ولكنه مجرد ترتيبات تعاون اقتصادي اقليمية لاترقى الى مستوى المشروع الاقليمي وهذه الترتيبات يجب الا تكون مبعث خوف للعرب لان «السلام مع اسرائيل لن يترتب عليه اية ميزة اقتصادية لها».

التيارات التوفيقية

وتتحدد بذلك تلك التيارات غير الرسمية التي تنطلق من قبول الفكرة الشرق اوسطية مع تقديم مجموعة من السياسات التي تكفل تفادي اثارها السلبية وتعظيم اثارها الايجابية ومن ابرز الاسماء في تلك التيارات سعد الدين ابراهيم، وسعيد النجار وغسان سلامة وعبد الرؤوف الريدي ولطفي الخولي. فقد اكد سعد الدين ابراهيم ان التخوف من المشروع الشرق اوسطي لامجال له لانه فضلا عن ان هذا المشروع لن يتحقق في المدى المتوسط فانه لا يشكل بالضرورة خطرا على العرب اذا احسنوا التعامل معه

ويقدم سعيد النجار رؤية توفيقية شاملة تتضمن استراتيجيا للتعامل مع المشروع الشرق اوسطي تتلخص في عناصر عدة اهمها العمل على انجاح الاتفاق الفلسطيني — الاسرائيلي وصولا الى سلام شامل عادل بين العرب واسرائيل وربط انهاء المقاطعة العربية بالاتفاق على تسوية القضايا السياسية بين العرب واسرائيل وبقرار جماعي عربي ويتلو ذلك قيام سلام عربي - اسرائيلي يسمح باقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات اقتصادية عادية وبالتالي قبول اسرائيل باعتبارها جزءا من الشرق الاوسط ويلي ذلك التبادل التجاري العادي القائم على المساواة في المعاملة بين اسرائيل وغيرها من البلاد الاجنبية والتنسيق بين بلدان المواجهة العربية الخمسة مصر وفلسطين والاردن وسوريا ولبنان خلال فترة التفاوض ولا يجوز ان يكون انشاء اية مشروعات او مؤسسات شرق اوسطية على حساب المشروعات او المؤسسات العربية.

اما غسان سلامة فانه على الرغم من وعيه المخاطر الناجمة عن الشرق اوسطية فانه يرى ان يترك قرار التعامل معها للدول المجاورة لاسرائيل في تحديد موقعها من السوق الشرق اوسطية واتباع منهج يقوم على «العقلانية الاقتصادية» بمعنى تغليب الحسابات الاقتصادية على الشعارات الايديولوجية

وبالمثل يقترح عبد الرؤوف الريدي بلورة استراتيجيا عربية للتعامل مع الشرق اوسطية واقامة نظام امني متوازن يسبق التعاون الاقتصادي في الاطار الشرق اوسطي وانشاء مجلس عربي لرجال الاعمال العرب ورجال الفكر للشئون الخارجية يتولى بلورة سياسة عربية موحدة.

ويقدم لطفي الخولي رؤية مماثلة تقوم على التوفيق بين النظامين العربي والشرق اوسطي. ويبنى الخولي منطق تلك الرؤية على ان النظام العربي لايقوم في منطقة كلها عربية وانما في حيز جغرافي يسمى الشرق الاوسط توجد فيه بلدان غير عربية ومن ثم فان العروبة ينبغي ان تتفتح على مافي اقليمها الشرق اوسطي من حضارات وثقافات واسواق وتتبادل معها المصالح فالنظام العربي مطالب بان يكون شريكا في نظام اقليمي اوسع وهذا الاخير ليس بديلا عن النظام العربي كذلك فالنظام العربي ليس بذاته قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة كندرة المياه والتلوث البيئي وغيرها لانها متغيرات تتصل بالشرق الاوسط ككل، وبالتالي فهو في حاجة الى الدخول في علاقات اعتماد متبادل مع محيطه الشرق اوسطي الاوسع واخيرا يؤكد الخولي انه لاخيار امام الاصوليات القومية والدينية في الشرق الاوسط عن عقد نوع من المصالحات الامنية والسياسية والاقتصادية من خلال مساومات واقعية حول المصالح المشتركة ولامفر من ان يسر الامن الوطني لكل دولة عربية في دوائر متقاطعة تشمل الدائرة الشرق اوسطية.

كذلك تطرق الباحث الى الرؤى والسياسات العربية المعارضة للشرق اوسطية حيث انطلق الرافضون العرب دولا وتيارات سياسية متعددة ومتباينة من مجموعة من الاسس الفكرية وهي مبنية على الاعتبارات التالية:

- المشروع الشرق اوسطي هو مشروع غربي - صهيوني يهدف الى دمج اسرائيل في المنطقة العربية وحصولها على مكانة متميزة او محو العروبة ثقافيا وحضاريا.
- المشروع الشرق اوسطي لن يفيد إلا اسرائيل ولن يستفيد الطرف العربي من هذا المشروع نظرا الى عدم ملاءمة التكنولوجيا الاسرائيلية للعالم العربي.
- المشروع الشرق اوسطي يحرم المنطقة العربية من خصوصيتها العربية - الاسلامية ويحولها الى مجرد تيار جغرافي ليس له مضمون ثقافي او حضاري.

وقال قضيتا الشرق اوسطية وامن الخليج من اهم القضايا المطروحة في ملف العلاقات العربية — الايرانية كما انهما تمثلان نموذجا للابعاد التعاونية والصراعات في تلك العلاقات ويواجه العرب والايرانيون تحديات متشابهة تقريبا من قيادة «النظام العالمي الجديد» لعل اهمها سعي تلك القيادة الى اعادة هيكلة التفاعلات العربية — الاسرائيلية لكي تستقر عند وضع الهيمنة الاسرائيلية على مجمل التفاعلات العربية، ومحاصرة ايران اقتصاديا وعسكريا من خلال استراتيجية الاحتواء المزدوج وهي الاستراتيجية المعلنة للولايات المتحدة تجاه ايران والعراق وعلى الرغم من ان ايران مستبعدة في الوقت الراهن، من المشروع الشرق اوسطي الا ان بناء هذا المشروع لن ينعكس على العرب وحدهم، وانما سيؤثر بالضرورة في ايران ذاتها، على الاقل فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية العربية — الايرانية والتوازن النووي الايراني — الاسرائيلي.

كذلك فإن استمرار التضارب في السياسات العربية والايرانية تجاه امن الخليج يفيد بالاساس قيادة النظام العالمي الجديد ويخلق المناخ المناسب لدعم وجودها الخليجي. ومن ثم فالعرب والايرانيون في حاجة الى اطار مفهومي جديد لعلاقاتهم في اطار التحولات العالمية كما انهم في حاجة الى «ماسسة» تلك العلاقات في اطار قواعد متفق عليها. ان نقطة البدء هي التخلي عن المفهوم العربي التقليدي بان ايران «دولة جوار جغرافي» والمفهوم الايراني التقليدي بان ايران هي القوة التي يجب ان تهيمن على الخليج وتبني مفهوما جديدا يقوم على الاعتراف المتبادل بالمصالح وعدم استثناء طرف من معادلة التفاعلات الاقليمية طالما انه ينصرف في اطار القواعد المتفق عليها للسلوك.

د. محمود سليم

د. محمود القلم

د. نيفين عبدالمنعم

وهناك من المؤشرات ما يدل على ادراك العرب والايرانيين اهمية تغيير المنظور الفكري لعلاقاتهم لعل ابرزها التطور الايجابي الراهن في العلاقات المصرية — الايرانية ومن الممكن تنشيط التفاعل العربي — الايراني اما في اطار مؤسسات قائمة كمنظمة المؤتمر الاسلامي او انشاء مجلس للتعاون العربي — الايراني تشارك فيه الدول العربية الراغبة في بلورة هذا التعاون وتطويره ولا يقتصر هذا الامر على الدول الخليجية.

الجلسة الثانية

وفي الجلسة الثانية نوقش بحث موقع العلاقات العربية — الايرانية في اطار العالم الاسلامي للباحث ميشال نوفل تناول فيه بداية الاطار المفاهيمي والقيمي للعلاقات العربية — الايرانية.

وقال: استند الفكر القومي العربي في نظرته الى بلدان الجوار الاسلامي وخصوصا ايران وتركيا الى تصورات مركبة ابرزها ان الاقليم الممتد من موريتانيا الى الخليج تحكمه منظومة عربية تتسم بالتجانس اللغوي والثقافي والإثني كما تتسم بانماط من التفاعلات الكثيفة والايجابية بين اعضائها وبدا ان مكونات هذه الرابطة تجعلها «نظاما اقليميا عربية»، بكل ما ينطوي عليه مفهوم النظام الاقليمي من خصائص من هنا صارت الدول المجاورة التي لا تنتمي الى هذا النظام العربي «دول جوار جغرافي» وبالتالي اعتبرت ايران وتركيا دول جوار جغرافي مثلها مثل اسرائيل واثيوبيا وترتب على هذا المفهوم القومي للنظام الاقليمي النظر الى هذه الدول على انها تمثل تهديدا للنظام الاقليمي العربي سواء من ناحية هويته او امنه القومي ولعل هذه النظر كان لها ما يبررها في التوجهات العامة للسياسة الخارجية لتركيا وايران الشاهنشاهية والتي كانت تصب في اتجاه معاد لحركة التحرر العربي وخصوصا لناحية الاستراتيجيات الغربية والتعاون مع اسرائيل ورفض سياسة عدم الانحياز.

وكان لهذه النظرة ما يبررها في آليات نظام الاستقطاب الدولي الثنائي التي جعلت القوة العظمى التي كانت تهدد ايران «الاتحاد السوفييتي» هي القوة نفسها التي تساند العرب وعلى خلاف ذلك كانت القوة العظمى التي تؤيد ايران «الولايات المتحدة الامريكية» هي نفسها القوة المعادية للقضايا العربية. لكن بعضهم قد يأخذ على الفكر القومي العربي عجزه عن التمييز بين توجهات المؤسسة الحاكمة في دول مثل ايران وتركيا وثوابت التقارب الديني والثقافي والجيوسياسي بين الشعوب العربية والايرانية والتركية، وبالتالي القصور في توظيف الرصيد المشترك لمصلحة بناء مؤسسات للتعاون الاقليمي الامر الذي افسح في المجال لتعاظم التغلغل الاجنبي في المنطقة وتفشي ظاهرة الاستقطاب الاقليمي وقد يذهب بعض اخر الى تحليل مختلف يربط اسباب العجز والقصور بالموقع الاستراتيجي والاسلامي للبلدان العربية وبالشروط الذاتية لهذه البلدان التي تمتلك امكانات الوحدة لتصبح دولة كبرى ولذلك يدعو هذا البعض الى ادراك «خصوصية التعامل الاستعماري الغربي» مع مثلث القوة الاقليمي، وخصوصا القرار الاستراتيجي للدول الكبرى الذي يقضي بفرض التجزئة على هذه المنطقة.

واضاف عندما حصل التحول الاسلامي في ايران عام ١٩٧٩ كانت ازمة القومية العربية على اشدها، بالنظر الى الانشقاق، الذي تسبب به اعتراف مصر باسرائيل عقب اتفاقي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ والى التساؤل عن مدى فاعلية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية. ورات النخبة الاسلامية في ايران ان الظرف مناسب للعمل على تغيير السياسات العربية، ذلك انه بدا لها ان للنهج السياسي الايراني الجديد المعارض لاسرائيل وللهيمنة الامريكية قابلية للتاثير في المنطقة العربية من طريق التزام القضية الفلسطينية والمقاومة العربية للاحتلال الاسرائيلي باعتبارهما القضية الاساسية للعمل الاسلامي دينيا وسياسيا. وقد يكون احد التغيرات الايديولوجية التي احدثتها الثورة الاسلامية في ايران هو اعتبارها ان مقاومة الاختراق الصهيوني للمنطقة ليست قضية تعني العرب فحسب، بل قضية اسلامية من الدرجة الاولى وحتى وقت قريب كانت المقاربة الايرانية للمنطقة العربية محكومة بالجهاد على ارض فلسطين واستمرار الصراع العربي - الاسرائيلي. وذلك على الرغم من بروز اهمية المصالح القومية في الكثير من القرارات التي اتخذتها الحكومة الاسلامية في ايران في مرحلة ما بعد وقف اطلاق النار مع العراق.

الا ان تطور العلاقات العربية - الايرانية في مرحلة ما بعد الثورة الاسلامية في ايران، اصطدم بمعوقات فكرية ايرانية تتصل بالمغالاة في الرهان على مسالة الصحوة الاسلامية في ايران، اصطدم بمعوقات فكرية ايرانية تتصل بالمغالاة في الرهان على مسالة الصحوة الاسلامية وعدم وجود قابلية لمقاربة علاقة الترابط بين العروبة والاسلام مقاربة موضوعية تاخذ في الاعتبار تجربة المجتمع والتاريخ العربيين. والاخطر هو النوع المقابل من المعوقات التي تتصل بالانقطاعات التي اصابت القيم السائدة في النظام العربي، والتي مثلت المناخ الثقافي والسياسي التي تبلورت في اطاره السياسات العربية المختلفة في الخمسينات والستينات. وابرز هذه الانقطاعات التحول في النظرة الى اسرائيل والقبول بالاعتراف بالكيان الصهيوني. ولعل بداية هذا التحول تعود الى قبول غالبية الدول العربية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي ينص على الاعتراف بحدود امنة ومعترف بها لكل الدول في الشرق الاوسط بما في ذلك اسرائيل.

وقد دخل النظام العربي في الاونة الاخيرة مرحلة جديدة في المسار الطويل للصراع مع اسرائيل. ولا جدال في انه ولج هذه المرحلة وهو غير مستعد للخيارات والتحديات التي تطرحها وغير مؤهل للتعامل معها وخلافا للمراحل السابقة التي استنزفت الطاقات العربية، ولكنها شحذت المعنويات، تبدو المرحلة الراهنة كانها مواجهة اخيرة تفرض على النظام العربي تسوية غير متوازنة وتستند الى شروط تنتقص من شرعيته ومقومات استمراره.

والشرط الاول هو ان تجري مفاوضات التسوية في ظل الرعاية الامريكية بشكل ثنائي بين اسرائيل وكل من الدول والكيانات العربية المعنية بالتسوية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وان تنتهي باتفاقات ثنائية يتضمن كل منها بنودا تضمن تحصين العلاقة السلمية الجديدة اوما يسمى التطبيع.

وقال انه يمكن القول ان التحولات العالمية والاقليمية المذكورة قد ابرزت احتمال تهميش الدورين العربي والايراني في مثلث القوة الاقليمي نتيجة لانهيار نظام القطبية الثنائية ونزوع القوى الفاعلة في الغرب الى التركيز على الشركاء الجدد في رابطة الدول المستقلة واوروبا الشرقية.

وكان طبيعيا ان تتباين الانعكاسات الاقليمية لهذه المتغيرات من حيث التاثير والاستجابة وامكانات التكيف. والواقع ان وحدات النظام العربي تاثرت بتلك المتغيرات على نحو سلبي يفوق الاثار السلبية الناجمة عنها في كل من ايران وتركيا. وقد سبق ورأينا ان الاخيرتين حققتا بعض المكاسب في مقابل الخسائر العربية و تحديدا في الخليج واسيا الوسطى.

ولعل الاستنتاج الذي يترتب على مثل هذه النتائج السلبية ان اطراف مثلث القوةالاقليمي ولاسيما الدول العربية الكبرى وايران تجد نفسها امام تحديات مماثلة تفرض العمل على بناء اطار مفاهيمي جديد للعلاقات فيما بينها يتجاوز الاطر التقليدية التي كانت قائمةحتى انهيار نظام القطبية الثنائية. وهناك عوامل مؤاتية تشجع على تبني اطار جديد للعلاقات العربية — الايرانية، واحد هذه العوامل وربما اهمها للمستقبل، وجود وعي عام لدى النخبات العربية والايرانية حول اهمية بناء اطار جديد للعلاقات بين الدول الاسلامية.

اكثر من ذلك ان اعادة رسم توجهات السياسةالخارجية للجمهورية الاسلامية في ايران تزامنت مع نهاية الحرب الباردة التي اوجدت السياقات المؤدية الى حرب الخليج الثانية من أجل الكويت، مع كل الظروف والنتائج التي افادت منها ايران. وكان من شان تداعي الاتحاد السوفييتي وظهور جمهوريات اسلامية جديدة في اطار رابطة الدول المستقلة ان فتح للسياسة الخارجية الايرانية حقلا جديدا للعمل تؤدي فيه الصلات التاريخية والثقافية وليس الجوار الجغرافي فحسب دورا مؤثرا كبيرا. وستكون ضرورية متابعة الطرق التي تحكم تشكل مجموعة اقليمية فرعية تضم الدول المستقلة لجنوب الاتحاد السوفييتي سابقا وايران وتركيا، وهي مجموعة تحتل فيها الجيوبوليتيكا الايرانية مكانة اساسية مثلما هي حالها في منطقة الخليج.

ولعل من العوامل المساعدة على تنمية مناخ ملائم لتطوير العلاقات العربية - الايرانية ان ايران تعاني مشكلة صورتها الخارجية، وربما ادركت الآن، وبعدما طاولتها ظاهرة العزلة والتهميش بفعل التحولات العالمية والاقليمية، ان احدى الوسائل التي تمكنها من تغيير صورتها في العالم هي الانفتاح الواقعي على الوطن العربي والعمل على تطوير علاقات ثنائية طبيعية مع الدول العربية القوية، ولاسيما منها مصر والسعودية ويعتقد اكاديميون ايرانيون ان المقاربة الثنائية الايديولوجية — القومية للمصالح الايرانية تلقى اكبر حماية عن طريق تعزيز التعاون مع العرب، الامر الذي يساعد على تغيير صورة ايران في الغرب.

وقال ان هذا لايعني ان السبل باتت ممهدة لظهور مناخات فكرية ايجابية ملائمة لبناء الاطار المفاهيمي المطلوب لاحداث انقلاب في مجرى العلاقات العربية - الايرانية بل يجب ادراك ان واقع الحال يفيد عن وجود جدار اقليمي سميك من التكلس الفكري والنفسي مرده الى التربية والثقافة القومية التي تغذي التوجهات النابعة من مفاهيم توازن القوى والعصبية القومية والتجزئة الاقليمية ومثل هذا الواقع ينتج شكوكا متبادلة حول النيات الحقيقية لكل طرف، ويخلق البيئة المناسبة لاشكال سوء التفاهم والصور السلبية المتبادلة ولنا دليل على ماتذهب اليه في وقائع الحوار الذي دار في القاهرة بين محمد حسنين هيكل واعلاميين مصريين في مناسبة تنظيم «ندوة العلاقات العربية - الايرانية» هناك علما ان انعقاد الندوة اعتبر في ذاته فضلا عن دلالة التوقيت ونوعية المواضيع التي كانت مدرجة في جدول الاعمال، مؤشرا على تبدل شروط الحوار المصري - الايراني على مشاعر القلق والضيق التي تحرك النخبات المصرية ازاء استمرار القطيعة مع ايران في ظل التقدم في تطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية.

كذلك لم يكن حدثا عابرا ان ياتي اكاديميون ايرانيون الى بيروت في هذا الزمن الصعب ليطالبوا علانية بضرورة الاعداد لحوار مباشر بين المجتمع الايراني من جهة والمجتمع العربي من جهة أخرى، وان يجري في هذه المناسبة الافصاح عن ان المشكلة التي تعانيها الاوساط الاكاديمية والفكرية الايرانية والعربية، هي تداول المعلومات والتصورات المتعلقة بالوطن العربي وايران عبر الوسائط الغربية.

وبات معلوما في الدوائر المعنية بمستقبل العلاقات العربية - الايرانية ان الدوائر الرسمية في طهران تواجه في امتداد تداعيات محنة «النزاع العراقي — الايراني والارباكات الناتجة من محاولةالتسوية السلمية للصراع العربي — الصهيوني تساؤلات داخلية تشوبها المرارة والتشكيك في شان الجدوى من الاصرار على قضايا التعاون والتقارب الايراني - العربي ودلالة هذه التساؤلات الصادرة من قطاعات في الجناح المدني للمجتمع الايراني انها تضع الحكومة الاسلامية في موقع المدافع عن «العروة الوثقى» مع العرب وصدقية التضامن معهم ازاء اوساط اهلية تهمها «المصلحة الايرانية» في الدرجة الاولى وتجد في نتائج التجربة الحديثة للتعاون الايراني - العربي مايبرر خيبة الامل والاحباط.

والثابت، بحسب مصادر المعلومات ان هذه الاوساط الاهلية لاتملك من الوزن والتاثير ما يسمح لها بان تكون فاعلة في عملية صنع القرار هذه الظاهرة في طهران يجمعون على انها تكشف مدى تقدم الدولة على المجتمع في السياسات العربية لايران.

ملاحظة اخيرة مستمدة من خبرة المتابعة الميدانية طوال الحقبة الممتدة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٩ وما بعدها، هي ان معظم التقارير التي تتداولها وسائل الاعلام الغربية في شان اعادة بناء التسلح الايراني في بلد يبلغ دخله السنوي نحو ١٦ مليار دولار وينفق اكثر من ثلثي الموازنة على انماء القطاعين الصناعي والزراعي انما يجري تضخيم المعلومات الواردة فيها بقصد تركيز الصورة لدى الرأي العام العربي حول محاولات الهيمنة الاقليمية المزعومة لايران ونياتها التوسعية واولئك الذين لديهم القليل من الالمام بالشخصية السياسية الايرانية والرؤية الايرانية لمصادر التهديدالخارجي يعرفون ان التشديد على مفهوم السيادة الاقليمية في الخليج وعلى لجم الاستراتيجية الاسرائيلية في المشرق العربي والخليج انما يعود اساسا الى المقاربة الثنائية الناظمة للسياسة الخارجية الايرانية التي تربط مسالة الامن القومي بفاعليات الجوار الاسلامي وتنطلق من اعتبارات دفاعية صرفة.

وبحسب دراسات غربية محايدة، استطاعت ايران مع نهاية حرب الخليج الثانية ان تستغل فرصة تراجع التهديد العراقي في اعادة تاهيل البنى التحتية التي تضررت كثيرا ابان الحرب الاولى في الخليج «١٩٨٠ — ١٩٨٨» وهي تجد نفسها حاليا مجبرة، وحتى من دون ان تكون لها مصلحة في السباق على التسلح على اعادة تنظيم قواها العسكرية وتحديثها وتطوير صناعتها العسكرية كونها لاتستطيع ان تراهن على حماية الدول الغربية لها في حال تجدد الهجوم العراقي خلافا لما هي الحال بالنسبة الى الكويت والسعودية الا انه من الصعب ان يولد هذا التسلح الايراني شعورا بالارتياح لدى اقطار الخليج العربية حتى لو لم يكن موجها ضدها بالضرورة.

في اي حال، ان السلوك السياسي لقيادات الدول والمجتمعات لاتحدده المعطيات الموضوعية للبيئة الجيوسياسية فحسب، بل يحدده تمسك النخبات الحاكمة للفرص والموانع والحدود التي تنطوي عليها الجغرافيا السياسية والجغرافيا التاريخية في زمان ومكان محددين والدلالة السلبية لهذه الثقافة الاستراتيجية واضحة في التصور الاعلامي المصري لوجود محور سوداني — ايراني يتهدد الامن القومي لمصر عبر المدى العميق لوادي النيل. او التصور السعودي حول امكان الالتفاف على «الحاجز الايراني» للوصول الى الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى او التصور الثوري الايراني لامكان تحويل الموقف الدفاعي في مواجهة العدوان العراقي عام ١٩٨٠ الى سلوك هجومي يؤدي الى قلب النظام في بغداد او يجعل «العتبات المقدسة» في العراق منطلقا لتحرير فلسطين.. الخ.

ان جهدا استثنائيا يجب ان يبذل لكي يجرى التفكير السياسي على اساس الحقائق والوقائع ثم يأتي التخطيط والعمل لتاهيل الرافعة الشرقية لـ «مثلث القوة الاقليمي» وتجديد ثقافته التوحيدية التاريخية، والحوار الذى يقدم في هذا البحث في اطاره ربما يتوفر باذن الله عز وجل على آلية للتعارف والتواصل بين ممثلين لنخبات عربية وايرانية مؤهلة لتفكيك التصورات السلبية المتبادلة.

كما تطرق الباحث الى انماط التفاعل والتكيف بين العرب وايران قال ان ثمة انماط متعددة ومتباينة للتفاعل العربي - الايراني كون علاقة العرب بالايرانيين لم تنظمها كماهو معروف استراتيجية عربية واحدة، بل خضعت هذه العلاقة في غالب الاحيان للظروف الخاصة بكل دولة عربية ورؤيتها الجيوسياسية لمصادر تهديد امنها، كما خضعت لعامل التنافس بين الاقطاب العربية ونزعات الاستقطاب العربية والايرانية. وعلى سبيل المثال فان سياسة دول مجلس التعاون راوحت خلال حرب الخليج الاولى «١٩٨٠ - ١٩٨٨» بين الدعم المادى والعسكري الكامل للعراق «الكويت» والحرص على الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية مع ايران وتامين قاعدة لحركة التبادل معها «دبي» وممارسة دور الوسيط بين الطرفين المتحاربين «عمان» بل ان المواقف ازاء ايران اختلفت في اطار الكيان الاتحادى الواحد بحيث ايدت امارتا دبي ورأس الخيمة الجانب الايراني في الحرب فيما انحازت ابوظبي الى الجانب العراقي.

وقد استمرت هذه الظاهرة عقب حرب الخليج الثانية، فاذا بالصلة الايرانية بالسودان تتطور نوعيا من حيث المضمون دون ان تبلغ مستوى التعاون والتنسيق القائم بين سوريا وايران، وذلك في مؤازرة تعثر المحاولات لاعادة العلاقات المصرية- الايرانية الى وضع طبيعي واذا شهدت العلاقة الايرانية بسوريا المزيد من اوجه التعاون والتنسيق وعكست قدرة على الاستجابة ثم التكيف مع تحديات الواقع الاقليمي عقب مؤتمر مدريد للسلام في خريف ٩١ فان العلاقة نفسها بالجزائر اختبرت انقلابا قاطعا بحيث وصلت الى حد القطيعة عقب احباط المؤسسة العسكرية الجزائرية لتجربة تداول السلطة نتيجة للانتصار المدوى الذى حققته الحركة الاسلامية في الانتخابات التشريعية يناير ١٩٩٢.

كلمة مدير جامعة قطر

من ناحية اخرى وجه د. ابراهيم النعيمي مدير جامعة قطر كلمة في اختتام هذه الندوة عبر فيها عن سعادته بالمشاركة والاستماع للقضايا التي طرحت في جو اخوي سليم ورغبة صادقة لتدارس القضايا المطروحة ثم وجه شكره لتحليهم بالصبر في هذه الندوة خلال الحوارات والمناقشات التى دارت فيها . ثم عبر عن أمله في ان ترى اقتراحات الندوة على ايدي المشاركين...